S

الأمم المتحدة

Distr.
GENERAL

S/RES/890 (1993)
15 December 1993

مجلس الأمن

القرار ٨٩٠ (١٩٩٣)

الذي اعتمده مجلس الأمن في جلسته ٣٣٢٣ المعقودة
في ١٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣

إن مجلس الأمن،

إذ يعيد تأكيد قراراته ٦٩٦ (١٩٩١) المؤرخ ٣٠ أيار/مايو ١٩٩١، و ٧٤٧ (١٩٩٢) المؤرخ ٢٤ آذار/مارس ١٩٩٢، و ٧٨٥ (١٩٩٢) المؤرخ ٣٠ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٢ ، و ٧٩٣ (١٩٩٢) المؤرخ ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٢، و ٨٠٤ (١٩٩٣) المؤرخ ٢٩ كانون الثاني/يناير ١٩٩٣، و ٨١١ (١٩٩٣) المؤرخ ١٢ آذار/ مارس ١٩٩٣، و ٨٢٣ (١٩٩٣) المؤرخ ٣٠ نيسان/أبريل ١٩٩٣، و ٨٣٤ (١٩٩٣) المؤرخ ١ حزيران/يونيه ١٩٩٣، و ٨٥١ (١٩٩٣) المؤرخ ١٥ تموز/يوليه ١٩٩٣، و ٨٦٤ (١٩٩٣) المؤرخ ١٥ أيلول/سبتمبر ١٩٩٣،

وإذ يشير إلى البيان الذي أدلى به رئيس مجلس الأمن في ١ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٣ (S/26677)،

وقد نظر في تقرير الأمين العام (S/26872 و Add.1) **المؤرخ ١٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣،**

وإذ يؤكد مجددا الأهمية التي يعلقها على التنفيذ التام لـ "اتفاقات السلم" ولقرارات مجلس الأمن ذات الصلة،

وإذ يرحب باستئناف المفاوضات المباشرة في لوساكا برعاية الأمم المتحدة، وبالجهود التي تبذل حاليا من جانب حكومة أنغولا والاتحاد الوطني للاستقلال التام لأنغولا للتوصل إلى تسوية عن طريق التفاوض،

وإذ يثني على الجهود التي يبذلها الأمين العام وممثله الخاص الرامية إلى حل الأزمة الأنغولية في أقرب وقت ممكن، عن طريق التفاوض، وفي إطار اتفاقات السلم وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة،

وإذ يحيط علما بالإجراءات التي اتخذها كلا الطرفين، بما في ذلك الحد من القتال، لكن إذ يساوره بالغ القلق لأنه لم يتم التوصل بعد إلى وقف فعال لإطلاق النار،

وإذ يؤكـد الأهمية التي يعلقها على قبول الاتحـاد الوطني للاستقلال التام لأنغـولا بلا تحفظ، حسبما اقترح مجلس الأمن، نتائج الانتخابات الديمقراطية التي أجريت في ٣٠ أيلول/سبتمبر ١٩٩٢ تحت إشراف الأمم المتحدة، والتزام الاتحاد التزاما تاما بـ "اتفاقات السلم"، وبقرارات مجلس الأمن ذات الصلة،

وإذ يشعر أيضا ببالغ القلق إزاء استمرار الحالة الإنسانية الخطيرة،

وإذ يؤكد من جديد التزامه بالحفاظ على وحدة أنغولا وسلامتها الاقليمية،

١ - يرحب بتقرير الأمين العام (S/26872) المؤرخ ١٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣؛

٢ - يؤكد مرة أخرى الأهمية التـي يعلقها على حل الـنزاع في أنغـولا بالوسائل السلمية، طبـقا لـ "اتفاقات السلم" وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة، ويحث كلا الطرفين على مواصلة إبداء المرونة في المفاوضات والالتزام بالسلم؛

٣ - يقرر تمديد الولاية الحالية لبعثة الأمم المتحدة للتحقق في أنغولا (البعثة الثانيـة) حـتى ١٦ آذار/مارس ١٩٩٤؛

٤ - يؤكد من جديد استعداده للقيام، حسب الاقتضاء، باستعراض الولاية الحالية لبعثة الأمم المتحدة الثانية للتحقق في أنغولا لكي يقرر ما إذا كانت البعثة قادرة على الاضطلاع بمهمتها بفعالية، مع مراعاة أي تقدم محرز في سبيل إقرار السلم في البلد في موعد مبكر؛

٥ - يؤكد مجددا أهمية مهمتي بذل المساعي الحميدة والوساطة اللتين يضطلع بهما الأمين العام وممثله الخاص وبعثة الأمم المتحدة الثانية للتحقق في أنغولا بهدف استعادة وقف إطلاق النار واستئناف عملية السلم من أجل التنفيذ التام لـ "اتفاقات السلم" وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة؛

٦ - يدعو الطرفين إلى الوفاء بالالتزامات التي أخذاها على عاتقهما فعلا في المحادثات في لوساكا، ويحثهما على أن يمارسا أقصى قدر ممكن من ضبط النفس وعلى أن يوقفا فورا جميع العمليات العسكرية لمنع تعريض السكان المدنيين في أنغولا لمزيد من المعاناة وإلحاق مزيد من الخراب بالاقتصاد الأنغولي، ويحثهما كذلك على الاتفاق على طرائق للوقف الفعال والمستدام لإطلاق النار وإقراره وفقا لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة، وعلى عقد تسوية سلمية بأسرع ما يمكن؛

٧ - يطلب إلى الأمين العام أن يبلغ المجلس بمجرد أن يتم إقرار وقف فعال لإطلاق النار، وعلى أي حال بحلول ١ شباط/فبراير ١٩٩٤، بالتقدم الذي يحرزه الطرفان في محادثات لوساكا، بما في ذلك تقديم تقرير عن التقدم المحرز في تعزيز عملية السلم، وإقرار وقف فعال لإطلاق النار، وتنفيذ قرارات مجلس الأمن ذات الصلة و"اتفاقات السلم"؛

٨ - يحيط علما بالخطوات التي اتخذها الأمين العام لبدء التخطيط الاحتياطي لإمكانية تعزيز العناصر الحالية لبعثة الأمم المتحدة الثانية للتحقق في أنغولا لوزعها في حالة إحراز تقدم كبير في عملية السلم، ويطلب إليه أن يقدم إلى المجلس تقريرا دوريا في هذا الصدد؛

٩ - يؤكد مرة أخرى استعداده في حالة إقرار وقف فعال ومستدام لإطلاق النار للنظر على وجه السرعة في أي توصية يقدمها الأمين العام على أساس ذلك التخطيط الاحتياطي؛

١٠ - يؤكد مجددا كذلك ضرورة توصيل المساعدة الإنسانية دون عائق إلى جميع السكان المدنيين الذين يحتاجونها؛

١١ - يرحب أيضا بالإجراءات التي اتخذها الأمين العام لتنفيذ خطة تقديم المساعدة الإنسانية الطارئة؛

١٢ - يثني على الدول الأعضاء ووكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية التي أسهمت فعلا في جهود الإغاثة، ويناشد بقوة جميع الدول الأعضاء ووكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية أن تقدم إلى أنغولا بسرعة مزيدا من المساعدات لتلبية الاحتياجات الإنسانية المتزايدة؛

١٣ - يؤكد من جديد التزام جميع الدول بالتنفيذ التام لأحكام الفقرة ١٩ من القرار ٨٦٤ (١٩٩٣)؛

١٤ - يقرر في ضوء المفاوضات المباشرة الجارية بين الطرفين عدم القيام في الوقت الحاضر بفرض التدابير الاضافية ضد الاتحاد الوطني للاستقلال الوطني لأنغولا الواردة في الفقرة ٢٦ من القرار ٨٦٤ (١٩٩٣)، لكنه يؤكد مجددا استعداده للنظر في أي وقت في اتخاذ خطوات أخرى في ضوء أمور من بينها توصية من الأمين العام إما بفرض هذه التدابير الإضافية وإما باستعراض التدابير المطبقة حاليا؛

١٥ - يقرر أن يبقي هذه المسالة قيد النظر.
